مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: محددات البيئة الداخلية ونتائج الانقلابات الدستورية أوغندا وبوركينا فاسو من منظور مقارن
اسم الكاتب: بدور إبراهيم عبد العزيز، أ.د. حورية توفيق مجاهد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7513
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal
Issue (68) December (2024) ISSN: 1815-5561 E-ISSN: 2521-912X

Determinants of the Internal Environment and the Outcomes of Constitutional Coups
Uganda and Burkina Faso: a Comparative Perspective

Bedour I. Abdelaziz* Horeya T. Megahed**
bedor_ibrahim2017@feps.edu.eg horeyamegahed@hotmail.com

Receipt date: 10/2/2024 Accepted date: 30/4/2024 Publication date:1/12/2024

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi68.723

Copyrights: © 2024 by the authors.

The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The phenomenon of "Constitutional Coups" is one of the most raising issues in both international and African arenas due to its serious political and security implications for the peace and security of the entire African continent. This phenomenon has emerged as a pattern of circumventing the processes of democratic transformation and the peaceful transition of power, by proposing and passing constitutional amendments that are closer to political coups against constitutions. These amendments, approved through fraud referendums, aimed at keeping heads of state in power for additional presidential terms and potentially for life. Such measures directly contribute to consolidating the authority and despotism of the ruling regimes.

The results of Constitutional Coup attempts are affected by a set of factors and variables related to the internal and external environments of the political regime. This research focuses on studying certain internal determinants that directly affect the results of the coup attempts by applying the cases of Uganda in 2005 and Burkina Faso in 2014. These determinants are divided into internal institutional and non-institutional determinants. Regarding internal institutional factors, the research addresses both (the cohesion of the ruling party and its representation in the legislative authority - the extent of organization and strength of the opposition parties). Regarding internal, non-institutional factors, the research addresses both (violence and intimidation – patronage and informal nepotism).

Keywords: Constitutional coup, African political regimes, Unconstitutional amendments, Patronage, Uganda, Burkina Faso.

* Ph.D. Candidate / Egypt/ University of Cairo/ Faculty of Economics and Political Science.
** Prof. Dr. / Egypt /University of Cairo/ Faculty of Economics and Political Science.

مجلة العلوم السياسية
العدد (68) كانون الأول (2024) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

محددات البيئة الداخلية ونتائج الانقلابات الدستورية

أوغندا وبوركينا فاسو من منظور مقارن

بدور إبراهيم عبد العزيز * حورية توفيق مجاهد **

الملخص:

تُعد ظاهرة الانقلابات الدستورية أحد الملفات المطروحة وبقوة على الساحتين الدولية والإفريقية، نظرًا لتداعياتها السياسية والأمنية الخطيرة على السِّلم والأمن في القارة الإفريقية بأكملها. بزغت ظاهرة "الانقلابات الدستورية" باعتبارها نمطًا من أنماط الالتفاف على عمليات التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وذلك من خلال اقتراح وتمرير تعديلات دستورية هي أقرب إلى انقلابات سياسية على الدساتير. يتم إقرار تلك التعديلات من خلال استفتاءات شكلية، تستهدف الإبقاء على رؤساء الدول في السلطة لدورات رئاسية إضافية، وربما تأبيدهم في السلطة مدى الحياة. فمضمون تلك الإجراءات يصب بشكل مباشر في تكريس سلطة واستبداد النظم الحاكمة.

وتتأثر نتائج محاولات الانقلاب الدستوري بمجموعة المُعطيات والعوامل المُتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي. يُركز هذا المقال على دراسة عدد من محددات البيئة الداخلية، التي تؤثر بشكل مباشر على نتائج محاولات الانقلاب الدستوري بالتطبيق على حالتي أوغندا عام 2005، وبوركينا فاسو عام 2014. تنقسم تلك المحددات إلى محددات داخلية مؤسسية، وأخرى غير مؤسسية. فيما يتعلق بالعوامل الداخلية المؤسسية نتناول كلاً من (تماسك الحزب الحاكم وتمثيله في السلطة التشريعية– مدى تنظيم وقوة أحزاب المعارضة). وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية غير المؤسسية نتناول كلاً من (العنف والترهيب– المحسوبية والمحاباة غير الرسمية).

الكلمات المفتاحية: الانقلاب الدستوري، النظم السياسية الإفريقية، التعديلات غير الدستورية، المحسوبية، أوغندا، بوركينا فاسو.

* باحثة في مرحلة الدكتوراة/ جمهورية مصر العربية/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

** أستاذ دكتورة/ جمهورية مصر العربية/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

المقدمة:

تُثير ظاهرة الانقلابات الدستورية مجموعة من المخاوف الكبيرة بشأن الاستقرار السياسي والأمني على حد سواء، اذ يتسبب نجاح تلك الانقلابات في انعدام الثقة في المؤسسات السياسية وفقدان شرعيتها. كما أن محاولات الانقلاب في حد ذاتها تُزيد من احتمالات حدوث صراعات وتوترات اجتماعية وسياسية. كما ان التزم بعض الرؤساء الأفارقة في بعض البلدان بالحد الأقصى لمدة الولاية الرئاسية الذي حددته دساتير بلدانهم، لجأ آخرون إلى المجالس التشريعية للانقلاب على الدساتير من أجل السماح بالبقاء في السلطة إلى مدد رئاسية أخرى وربما إلى أجل غير مُسمى.

وفي حين يتمكن بعض الزعماء من تمرير انقلاباتهم الدستورية، يفشل بعض الآخر في ذلك، اذ تتأثر محاولات الانقلاب بمجموعة من المُعطيات والعوامل المُتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي، اذ تُعد تلك العوامل بمثابة المُدخلات الأساسية للنظام السياسي التي تؤثر في المُخرجات النهائية للنظام من سياسات وقرارات. وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة تجربتي الانقلاب الدستوري بدولتي أوغندا وبوركينا فاسو، فضلا عن استعمال المنهج المقارن. وتتمثل فرضية البحث في "أن الحكام في ظل النظم السياسية المُشخصنة، لا تنجح دائمًا في تمرير انقلاباتهم الدستورية". فعلى الرغم من أن السيطرة على الجهاز الإداري للدولة وأدوات القمع والموارد الأساسية تمنح فرصة كبيرة للتخلص من أية عقبات مُحتملة أمام تمرير الانقلابات الدستورية، فإن هناك عدة عوامل داخلية وخارجية أخرى قد تُغير مجرى الأمور.

وفيما يتعلق بحالتي الدراسة، يتشارك الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" ونظيره البوركينابي "بليز كومباوري" في العديد من أوجه التشابه، أولها طريقة الصعود إلى السلطة، فقد وصل كل منهم إلى الحكم بعد انقلاب عسكري، في عامين متتاليين 1986 و1987. ثانيها، يشترك كلا الزعيمين في تمتعهما بخلفية عسكرية طويلة، فضلا عن وجود علاقة قوية لكل منهما مع المؤسسة العسكرية. وعلى الصعيد الخارجي، تمتع كل

منهما بعلاقات وثيقة مع الدولة الاستعمارية السابقة، ومع مجتمع المانحين والمؤسسات الدولية، كما كان لكل منهما دور مؤثر في الساحة الإقليمية في العديد من النزاعات والصراعات. وعلى الرغم من تعدد أوجه التشابه، فإن نتيجة تجربتي الانقلاب الدستوري اختلفت، ويهدف هذا البحث إلى توضيح دور مُحددات ومُدخلات البيئة الداخلية للنظامين السياسيين: الأوغندي والبوركينابي للتأثير في نتيجة تجربتي الانقلاب الدستوري في كلتا الدولتين.

ونركز في هذا البحث على تحليل أهم العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي، التي أثرت بشكل مباشر في اختلاف نتيجة الانقلاب الدستوري في حالتي الدراسة، وذلك على النحو الاتي: فيما يتعلق بالعوامل الداخلية المؤسسية، نتناول عاملي (تماسك الحزب الحاكم وتمثيله في السلطة التشريعية، مدى تنظيم وقوة أحزاب المعارضة). وفيما يتعلق بالعوامل الداخلية غير المؤسسية، نتناول كلاً من (العنف والترهيب، والمحسوبية والمحاباة غير الرسمية)؛ اذ تُعد تلك العوامل ضمن أبرز المُحددات التي أثرت بشكل واضح في نتيجة تجربتي الانقلاب الدستوري في كلٍّ من أوغندا (2005)، وبوركينا فاسو (2014).

المنهجية:

اعتمد البحث على أكثر من منهج بحسب أهداف الدراسة، فقد اعتمد البحث المنهج التحليلي لغرض تحليل أبرز المحددات المتعلقة بالبيئة الداخلية لظاهرة الانقلابات الدستورية في إطار النظم السياسية الإفريقية، ولغرض التحقق من صحة الفرضية المطروحة، تم استعمال المنهج المقارن لمتابعة أسباب اختلاف نتيجة الانقلاب الدستوري في حالتي الدراسة أوغندا وبوركينا فاسو بالرغم من تشابه حالتي الدراسة في كونهما نظماً سياسية مُشخصنة، تمتع فيهما كل من موسيفيني وكومباوري بالسيطرة على العديد من مُقدرات الدولة وأذرع جهازها الإداري.

أولاً: المحددات الداخلية المؤسسية:

1. تماسك الحزب الحاكم وتمثيله في السلطة التشريعية:

غالباً ما يسفر الجدل حول قضية تحديد مدة الولاية الرئاسية عن نقاشٍ واسعٍ على المستوى الوطني بين مؤيديه من مُوالي النظام السياسي القائم، ومُعارضيه من الأحزاب السياسية المعارضة وبعض تنظيمات المجتمع المدني من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن أعضاء الحزب الحاكم المُوالين للنظام السياسي القائم، يتفقون مع سياسات وتوجهات النظام في أغلب الأحيان، فإن الأمر عندما يتعلق بالنقاش حول قضية التخلص من حدود الولاية الرئاسية، قد تبرز مجموعة من العناصر المعارضة لهذا الأمر، مدفوعةً في ذلك إما بالدفاع عن مجموعة المبادئ والقواعد الديمقراطية التي تؤمن بها، وإما بالسعي لتحقيق مصلحة ذاتية أو تحقيق طموحٍ لمنصب ما. وفي بعض الأحيان، تُسفر تلك المُناقشات عن انشقاق مجموعة من أعضاء الحزب الحاكم، الأمر الذي يُلقي بآثاره على نتيجة محاولة التخلص من حدود الولاية الرئاسية.

وفي حالة الدولة الأوغندية، نرى أن النقاش حول هذه القضية أدى إلى انقسامات طفيفة داخل الحزب الحاكم "حركة المقاومة الوطنية"، إلا أنه ظل متماسكاً إلى حد بعيد. الأمر الذي ساعد موسيفيني على الحصول على شبه إجماع من مسئولي الحزب وتأييد إزالة الحد الخاص بالمدد الرئاسية عام 2005؛ اذ أسهم التاريخ السياسي لحركة المقاومة الوطنية في مرحلة سابقة، وتولي موسيفيني قيادة جيش المقاومة الوطنية وانتصاره في نضاله السياسي والعسكري، في توفير قدرٍ كافٍ من الشرعية والولاء لشخص موسيفيني من قبل قيادات الحزب. كما رأت العديد من القيادات المهمة، أن استمرار موسيفيني في السلطة يُعد ضمانًا للمكانة السياسية والمزايا المادية، التي قد لا يتمكنون من الحصول عليها في عهد رئيس جديد. ففي أوغندا تمتع الرئيس موسيفيني، بقدر كبير من مظاهر احترام وتقديس السلطة، وهو ما جعله قريبًا من مكانة الشخصية الأبوية، حتى وإن لم يكن ضمن الشخصيات والرموز الوطنية، التي قادت أوغندا إلى تحقيق الاستقلال، اذ جاء صعوده للسلطة بعد ما يقرب من عقدين من عدم الاستقرار السياسي (ثابت 1999، 57)، واستطاع عقب توليه الحكم أن يحقق الاستقرار والأمن إلى حد كبير في أنحاء

أوغندا جميعا. كما تمكن من تكوين قاعدة شعبية واسعة من المُوالين والداعمين له على المستويين الداخلي والخارجي. أشاد مجتمع المانحين الدوليين بالانموذج الأوغندي طوال حقبة التسعينيات بوصفه قصة نجاح رائدة، فعلى المستوى الاقتصادي اتخذت حكومة موسيفيني خطوات جيدة نحو جعل النظام الاقتصادي أكثر تحررًا وأقرب إلى انموذج اقتصاد السوق، كما استطاعت الحكومة تحقيق الاستقرار على أرض الواقع بعد سنوات من الصراع الدموي، الأمر الذي جعله يتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الولاء والتأييد، يقترب من تلك التي حظي بها الجيل الأول من القادة الأفارقة. (Mwenda 2007, 23)

على عكس الوضع في حالة بوركينا فاسو، فقد جاء كومباوري إلى السلطة بعد اغتيال توماس سانكارا–الذي يُعد أحد أعظم الشخصيات الوطنية لدى شعب بوركينا فاسو– في الانقلاب الذي قاده كومباوري في أكتوبر 1987. أما الحزب الحاكم في بوركينا فاسو "حزب الديمقراطية والتقدم" (CDP: Congress for Democracy and Progress)، فقد تأسس عام 1996، أي بعد تولي كومباوري للسلطة بتسع سنوات. ومن ثم فإن الحزب الحاكم في عهد كومباوري لم يرتبط بأي تاريخ لنضال سياسي في أذهان الشعب البوركينابي. وعلى الرغم من أنه سبق وتمكن بليز كومباوري من إقحام مجموعة من التعديلات على الدستور البوركينابي خلال عام 2000م بشكل يضمن له إعادة عقارب الساعة إلى الصفر مرة أخرى، فإنه في عام 2014، عندما اقتربت نهاية مدته الرئاسية الثانية بموجب صيغة الدستور المُعدلة في عام 2000، سعى كومباوري للانقلاب من جديد على الدستور ليضمن استمراره في السلطة. ولكن هذه المرة لم تسر الأمور كما كان يتوقع كومباوري، "فالحسابات الخاطئة تأتي دائمًا بنهايات سيئة". (Frère and Englebert 2015, 295). فقد أسفر الجدل حول كيفية إزالة العوائق أمام كومباوري لكي يستمر بالسلطة بعيداً عن حدوث انشقاقات داخل صفوف الحزب البوركينابي الحاكم، وانفصل بالفعل عدد كبير من قادة الحزب (Moestrup 2019, 367). وبُناء عليه، لم يكن في استطاعة الحزب الحاكم في ذلك التوقيت توفير الدعم اللازم لكومباوري بالدرجة التي تُمكنه من تمرير انقلابه الدستوري. وإلى جانب هذه الانشقاقات، كان هناك انخفاض ملحوظ في التأييد الشعبي لنظام كومباوري في مقابل

صعود القوى لمنظمات المجتمع المدني وقوى المُعارضة. ويُمكننا إرجاع هذا الأمر بشكل كبير إلى حادثتين أساسيتين، الأولى حادثة اغتيال الصحفي "نوربرت زونغو" في عام 1998 التي أعقبتها احتجاجات واسعة. الحادثة الأخرى هي ضرب أحد الطلاب حتى الموت في مركز شرطة "كودوغو" عام 2011، تلك الحادثة أعقبتها سلسلة من الإضرابات والمظاهرات بلغت ذروتها وامتدت إلى ظهور عدة محاولات للتمرد داخل المؤسسة العسكرية.

ومن ناحية أخرى، يتطلب نجاح الحُكام في تغيير القواعد وتمرير القوانين وجود أغلبية داعمة لهم في أجهزة السلطة التشريعية في الدولة على تنوع واختلاف مُسمياتها (البرلمان أو الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ)، اذ يضمن الحاكم بتلك الأغلبية المُوالية له، تمرير ما يُقتضى من قرارات وقوانين يتم التصويت عليها من أعضاء السلطة التشريعية المعنية. ومن هنا يتطلب الأمر من ناحية أولى العمل على تعزيز نسبة تمثيل الحزب الحاكم داخل صفوف البرلمان، ومن ناحية أخرى السعي لاجتذاب بعض عناصر قوى المعارضة نحو دعم سياسات وقرارات النظام الحاكم. وفي أوغندا، تمتع الحزب الحاكم بالأغلبية داخل البرلمان الأوغندي منذ عام 1996، اذ شهد ذلك العام أولى الانتخابات التشريعية عقب إقرار الدستور الأوغندي في 1995، والذي نص على عدم السماح بمشاركة الأحزاب في الحياة السياسية واعتماد نظام الحركة. وحصل حزب حركة المقاومة الوطنية على 156 مقعدًا، مقابل 120 مقعدًا للمُرشحين المستقلين. واجتمعت قوى المعارضة عقب الانتخابات الرئاسية في مايو 1996، واتخذت قراراً بمقاطعة الانتخابات البرلمانية في يونيو من العام نفسه عقب هزيمتها في الانتخابات الرئاسية بشهر مايو للعام نفسه. وبناء على ما سبق، استطاع حزب الحركة الحصول على 56,5% من إجمالي مقاعد البرلمان الأوغندي، وفازت حركة المقاومة بحوالي 156 مقعدًا من إجمالي 276 مقعدًا للبرلمان في الانتخابات البرلمانية لعام 1996. وعلى النهج نفسه قامت قوى المعارضة مرة أخرى بمقاطعة الانتخابات التشريعية لعام 2001، وظلت "الأغلبية داخل البرلمان الأوغندي

لحزب حركة المقاومة الوطنية. وظل الحال على ما هو عليه حتى وقوع الانقلاب الدستوري في عام 2005، والذي سمح بالعودة مرة أخرى للتعددية السياسية، مقابل ضمان موسيفيني إزالة الحد الخاص بالمدد الرئاسية المسموح بها.

وفيما يتعلق بالحالة البوركينابية، نرى أن الحزب الحاكم استمر متمتعًا بالأغلبية التي تُمكنه من التحكم في العملية السياسية إلى حد بعيد. فعلى الرغم من أن دستور عام 1991 في بوركينا فاسو، لم يمنع الأحزاب السياسية من خوض السباق الانتخابي أمام الحزب الحاكم، فإن نتائج الانتخابات التشريعية جاءت بأغلبية المقاعد لصالح الحزب الحاكم (CDP) في كل من انتخابات 1992 و1997. كما يتضح لنا جليًا من بيانات الجدول رقم (1)، فيما يتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية لعام 2002، والتي عكست انتصارًا قويًا لقوى المعارضة، أسفر عن تغير المشهد السياسي في بوركينا فاسو، بما يتضمن تغيير التوازن التقليدي بين السيطرة التامة للحزب الحاكم وضعف قوى المعارضة. فلقد انخفضت حصة الحزب الحاكم من مقاعد الهيئة التشريعية من 91% عام 1997، لتصبح 51,4% في عام 2002، مقابل زيادة المقاعد المخصصة لأحزاب المعارضة من عشرة مقاعد في عام 1997 إلى 54 مقعدًا في عام 2002، أي أقل من الحزب الحاكم بثلاثة مقاعد فقط في عام 2002. فقد استطاعت قوى المعارضة أن تستعيد تنظيم قوتها، اذ وصف العديد من المراقبين والمُحللين أن نتائج الانتخابات التشريعية في بوركنا فاسو لعام 2002، تُعد بمثابة "اختراق الديمقراطية". (Loada and Santiso 2002, 13)

جدول (1): نتائج الانتخابات التشريعية في بوركينا فاسو خلال المدة 1991 – 2012

العام	عدد مقاعد الحزب الحاكم[1]	عدد مقاعد الأحزاب الأخرى	نسبة مقاعد الحزب الحاكم إلى إجمالي عدد المقاعد	نسبة المشاركة السياسية في عملية التصويت
1992	84	23	%83,2	%33,8
1997[2]	101	10	%91	%44,5
2002	57	54	%51,4	%64,1
2007	73	38	%66	%56,7
2012	70	41	%63	%69

المصدر: قاعدة الانتخابات الإفريقية والدليل الانتخابي العالمي

https://www.electionguide.org/elections
https://africanelections.tripod.com/bf.html

كما تجدر الإشارة إلى الارتباط الواضح بين زيادة حصة تمثيل الأحزاب المعارضة في الجمعية الوطنية من ناحية، ومعدل المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية من ناحية أخرى. فقد ارتفعت نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لعام 2002 لتصبح 64,1%، مقابل 44,5% في انتخابات عام 1997. كما ارتفعت نسبة المشاركة السياسية في انتخابات عام 2012 بالمقارنة مع انتخابات عام 2007، اذ زادت نسبة المشاركة بأكثر من 12%، اذ بلغت المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لعام 2012 حوالي 69% من إجمالي عدد الناخبين المسجلين في الكشوف الانتخابية، مقابل 56,7% بوصفها نسبةً للمشاركة السياسية في نظيرتها لعام 2007. ونرى أن هذا الأمر له دلالة على ارتفاع الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في العملية السياسية ومحاولة الإسهام في تغيير الأوضاع التي تعكس التمييز وعدم المساواة بين فئات الشعب، خاصة بعد حادثتي مقتل الصحفي زونغو، ومقتل الطالب في مركز شرطة كودوغو. فقد حرصت مختلف قطاعات الشعب البوركينابي على المشاركة السياسية في عملية التصويت في أثناء الانتخابات التشريعية حرصاً على إبداء أرائها، وسعياً نحو تغيير الأوضاع التي تنعكس بالسلب على مستوى المعيشة والتخلص من سياسات التمايز الطبقي. هذا فضلاً عن عمليات التنظيم والاتحاد التي قامت بها قوى المعارضة، اذ بدأت في تشكيل أحزاب سياسية قوية وفاعلة بالمعنى الحقيقي.

وعلى الرغم من قدرة نظام حكم كومباوري على الاحتفاظ بالأغلبية التشريعية عقب إعادة انتخابه رئيساً لولاية ثانية ودستورية في عام 2010، فإن محاولته للتخلص من المادة رقم 37 من الدستور، والتي تنص على مدتين رئاسيتين كحد أقصى، كان يعترضها أكثر من عائق، فمن ناحية أولى كان عرض مشروع التعديل الدستوري للتصويت عليه من قبل الشعب أمراً نتيجته معلومة مسبقاً بسبب تدهور مستويات الرضاء الشعبي عن سياسات نظام كومباوري، ومن ناحية أخرى نرى أن الحزب الحاكم داخل الجمعية الوطنية لا يمتلك نسبة 75% اللازمة لتمرير قرار التعديل الدستوري. ولذلك حاول كومباوري تأمين

النسبة المطلوبة لتمرير التعديل من خلال اقتراح تشكيل مجلس الشيوخ، الذي لم يتم تشكيله على أرض الواقع مسبقاً على الرغم من أنه منصوص عليه بالدستور، ويمنح الدستور لرئيس الدولة صلاحية وسلطة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ، إلا أن الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق والمُعارضة القوية، لم تُمكِّن كومباوري من تنفيذ هذا الاقتراح.

واستمرت محاولات كومباوري وسعيه لتأمين النسبة المطلوبة لتمرير التعديل، حتى نجح في أكتوبر 2014 أن يقوم بحشد الأغلبية المطلوبة لتمرير التعديل، بعد مفاوضاته السرية مع "جيلبرت ويدراوغو" Gilbert Noël Ouédraogo، الذي يُمثل التحالف من أجل الديمقراطية والاتحاد– التجمع الديمقراطي الإفريقي (ADF-RDA). وبُناءً عليه استطاع كومباوري أن يضمن تمرير الانقلاب حال التصويت على التعديل في الجمعية الوطنية. وبالفعل أعلن مجلس الوزراء في 21 أكتوبر 2014 عن قيام الجمعية الوطنية بالتصويت على مقترح تعديل المادة (37) في الجلسة المقرر عقدها يوم 30 أكتوبر 2014. إلا أن المظاهرات العارمة استطاعت التصدي للانقلاب، ولم تتمكن الجمعية الوطنية من عقد جلستها، ولا التصويت على الانقلاب الدستوري، وفشل كومباوري في التخلص من حدود المدد الرئاسية.

ومن ثم لم تكن الأغلبية التشريعية عاملاً مؤثراً في حالة بوركينا فاسو، كما كان الأمر في حالة أوغندا، فقد استطاع موسيفني من خلال حظر الحياة السياسية الحزبية أن يضمن الأغلبية المؤثرة لحركة المقاومة الوطنية في الجمعية الوطنية الأوغندية، الأمر الذي جعل مهمة تمرير الانقلاب الدستوري أمراً سهلاً. إلا أن الأمور لم تسر على النهج نفسه في بوركينا فاسو، فعلى الرغم من أن الرئيس كومباوري استطاع مثل نظيره موسيفيني أن يضمن أغلبية مقاعد البرلمان لحزبه الحاكم– منذ توليه وحتى محاولة الانقلاب الدستوري– فإن عدداً من الأمور والتحديات لم تمكنه من تمرير انقلابه الدستوري عام 2014، على الرغم من أن حزبه الحاكم في ذلك الحين كان يمثل 63% من إجمالي مقاعد البرلمان. وتمثلت أبرز التحديات التي واجهت كومباوري من الاستفادة بالأغلبية

التشريعية في (الانقسام داخل الحزب الحاكم حول الموقف من التعديلات المقترحة، وارتفاع نسبة المشاركة السياسية بعد أحداث مقتل زونغو وتزايد الاحتجاجات ضد سياسات التمايز الطبقي، وتمكن قوى المعارضة من حشد آلاف الأصوات ضد الانقلاب الدستوري خلال مدة قصيرة من يناير حتى مايو 2014).

2. قوة وتنظيم أحزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني:

تُعد المنافسة بين الأحزاب السياسية مؤشراً مهماً على وجود حياة سياسية نشطة، أما في حال تم تقويض النشاط الحزبي وأنشطة منظمات المجتمع المدني؛ فإن هذا الأمر يُعد بمثابة وأدٍ للحياة السياسية الحقيقة. وتُعد الأحزاب السياسية أبرز المنابر الشرعية للتعبير عن مختلف وجهات النظر والمُفاضلة بين السياسات. وقد اختلف الفكر السياسي المعاصر حول دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية ومدى تأثيرها في الاستقرار السياسي، وتم الانتهاء إلى أنه لا توجد حتى الآن وسيلة للتنافس السياسي، وتعزيز المصلحة الوطنية أفضل من الأحزاب. (حسن 2022، 5)

وفي أوغندا، عندما تولى الرئيس موسيفيني السلطة في عام 1986، تم تعيين مجلس المقاومة الوطني NRC: National Resistance Council– الذراع السياسي الرئيس لحركة المقاومة الوطنية- بوصفه برلمانًا مؤقتًا، وأصدر المجلس على الفور الإعلان القانوني الأول لعام 1986، الذي حظر النشاط الحزبي. كما نص الدستور الأوغندي لعام 1995على حظر النشاط الحزبي واعتماد "نظام الحركة" بوصفه نظاماً سياسيّاً لدولة أوغندا، وذلك وفقاً لنص المادة رقم (70) من دستور عام 1995. فمن وجهة نظر موسيفيني ومواليه، أسهمت الأحزاب السياسية في تفاقم الصراع المجتمعي بين أطياف الشعب الأوغندي. وبُناءً عليه فضَّلت حكومة الحركة تحويل السياسة إلى مباراة يتنافس فيها الأفراد، عوضاً عن المنظمات السياسية. (Carbone 2003, 486)

وأصبحت الأنشطة الحزبية تخضع لقيود صارمة، فقد نصت فقرات المادة رقم (270) من دستور عام 1995، والمتعلقة بتنظيم عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية، على (عدم

السماح بفتح أية مكاتب فرعية للأحزاب السياسية الموجودة– منع الأحزاب من عقد أية مؤتمرات أو تجمعات– حظر الأحزاب من دعم أية مرشح في الانتخابات العامة– حظر القيام بأي نشاط يتعارض مع النظام السياسي للحركة). وعلى الرغم من أن الدستور الأوغندي لعام 1995 نص على تجميد الحياة السياسية الحزبية في أوغندا، فإن النظام السياسي لم يكتفِ بتلك الضوابط الصارمة، وسعى إلى مزيد من التضييق على قوى المعارضة بشكل أكبر، اذ اتخذ النظام مجموعة من الإجراءات التي استهدفت التخلص من المُعارضين المُحتملين، خاصة في المدة التي سبقت الانقلاب الدستوري. فعلى سبيل المثال، تم التخلص من القضاة الذين مارسوا درجة نسبية من الاستقلال القضائي (Okuku 2005, 209). وجعل السلطة القضائية مُكدسة بموظفين قضائيين أقل خبرة وأكثر مرونة في التعامل مع قضية إزالة حدود الولاية الرئاسية. كما لاحظ مجموعة من الباحثين أن المدة التي سبقت الانقلاب الدستوري، تميزت بخمول السلطة التشريعية في أوغندا، وتم وصف البرلمان الأوغندي بـ"الختم المطاطي"Rubber Stamp، والمقصود هنا هو أن البرلمان أصبح مُتسرعًا في تمرير وإصدار العديد من القوانين الصارمة التي من شأنها تحقيق غايات غير مشروعة. (Mabasi 2008, 11-12)

ومن أبرز تلك القوانين قانون الأحزاب والمنظمات السياسية لعام 2002، اذ نص هذا القانون على "إلزام الأحزاب السياسية بالتسجيل خلال ستة أشهر، وتقديم تعهدٍ يقضي بعدم تقديم مرشحين في الانتخابات". ويتناقض هذا القانون مع المادة رقم (29) من الدستور الأوغندي لعام 1995، والتي تكفل حرية التعبير والتجمع للشعب الأوغندي. فقد استهدف هذا القانون انفراد حركة المقاومة الوطنية بالهيمنة على الساحة السياسية في أوغندا. الأكثر من هذا، أنه تم تصنيف الأحزاب التي رفضت التسجيل بهذه الشروط بأنها "منظمات إرهابية"، ومُنعت من العمل داخل دولة أوغندا. وقد هيمنت حركة المقاومة على المشهد السياسي في أوغندا بشكل كامل، ويرجع هذا الأمر بصورة أساسية إلى عاملين أساسيين، الأول هو فقدان قوى المعارضة آمالها في المنافسة العادلة ومقاطعة

الانتخابات، العامل الآخر استعمال العنف والتفريق القسري، في مواجهة أية حملات مُعارضة لتوجهات وسياسات نظام الحركة. كما تم تقويض المعارضة أيضاً داخل الحزب الحاكم، اذ واجه الأعضاء المُعارضون لسياسات موسيفيني، الاتهام بالخيانة وعدم الولاء إلى حد الاعتقال السياسي، ومن أبرز الشخصيات التي تم اعتقالها وتوجيه الاتهامات إليها الدكتور/ كيزا بيسيجي، الذي أعلن ترشحه أمام موسيفيني في الانتخابات الرئاسية لعام 2001.

وفيما يتعلق بالنظام السياسي لبليز كومباوري، فقد كانت قدرته على مواجهة المعارضة والتصدي لها، أقل من قدرة نظيره الأوغندي، اذ أدت المحاولات المُبكرة لكومباوري للاستمرار في السلطة، إلى لفت انتباه قادة الأحزاب السياسية وقوى المعارضة إلى ما ينوي عليه الرئيس كومباوري خلال مدة رئاسته للدولة. وأضحى جليًا أن كومباوري يرى نفسه مُخولًا لرئاسة البلاد وإدارة شئونها لأجل غير مُسمى. فعقب عامين من اعتماد الدستور البوركينابي الصادر في عام 1995، قام بتعديل المادة رقم (37) الخاصة بتحديد المدد الرئاسية المسموح بتوليها، وتخلص من هذا القيد الزمني. وبدلًا من أن "يكون انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر والسري لمدة 7 أعوام، ويمكن إعادة انتخابه مرة أخرى واحدة"، جاء التعديل الجديد لينص على أن "يتم انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر والسري لمدة 7 أعوام، ويمكن إعادة انتخابه مرات أخرى"، دون تحديد عدد المرات المسموح له فيها بترشيح نفسه رئيسًا للدولة. إلا أن التحديات التي تعرَّض لها نظام كومباوري بدءًا من حادثة مقتل الصحفي زونغو والمعارضة والاحتجاجات الشديدة ضد هذه الحادثة، أجبرت كومباوري على السعي لإيجاد حل سريع لاسترضاء الرأي العام المُعارض. ومن ثم فإن الرئيس كومباوري لم يكن يمتلك القدرة على قمع المعارضة، والتغاضي عن أصوات الاحتجاج المجتمعي، على عكس الرئيس موسيفيني، الذي تحكَّم في المشهد السياسي الأوغندي بدرجة كبيرة مؤسسياً وقانونياً. وتمثلت استجابة الرئيس كومباوري إلى تلك الاحتجاجات في تنازله عما تم انتزاعه من هوية الدستور البوركينابي، اذ تم تعديل المادة

(37) مرة أخرى في عام 2000، بما يقتضي معه استعادة الفقرة الخاصة بتحديد المدد الرئاسية المسموح بها، ومرة أخرى تم تحديد مدتين رئاسيتين كحد أقصى. والأكثر من هذا، تم تقليص عدد سنوات الولاية الرئاسية لتصبح خمسة أعوام، بدلاً من سبعة أعوام. وفي هذا الشأن، نعتقد أن تراجع الرئيس كومباوري وتنازله عما تم انتزاعه عام 1997، أسفر عن تحفيز الروح المعنوية لدى المواطنين وقوى المعارضة، وإيمانهم بأهمية ممارسة دورهم في التصدي لكل ما من شأنه المساس بحقوقهم وحرياتهم الأساسية. فما تبع وفاة الصحفي زونغو كان طفرةً في موازين قوة النظام السياسي في بوركينا فاسو، اذ تم القيام بحملة تعبئة واسعة ضد نظام كومباوري من قِبل تحالفٍ قويٍّ تم إنشاؤه تحت مسمى "تحالف المنظمات الديمقراطية الجماهيرية والأحزاب السياسية. ودعا التحالف إلى إجراء تحقيق رسمي في الحادث، وأعلن صراحة توجيه الاتهام للرئيس كومباوري في وفاة زونغو. ومع تصاعد الاستياء الشعبي من سياسات وممارسات النظام السياسي للرئيس كومباوري، خاصة ما يتعلق منها بسياسة الإفلات من العقاب واستعمال موارد الدولة العامة في تعزيز شبكات المحسوبية. جاءت الانتخابات التشريعية لعام 2002، لتدلل على عدم قدرة الرئيس كومباوري على التصدي لقوى المعارضة وتفتيت توحدهم، اذ عكست نتائج تلك الانتخابات تغيرًا جذريًا في المشهد السياسي في بوركينا فاسو. واستطاعت الأحزاب السياسية أن تحصل على ما يقرب من نصف مقاعد الجمعية الوطنية، مقابل 51% من المقاعد للحزب الحاكم. ومن اللافت للنظر أيضاً ارتفاع نسبة المشاركة السياسية من 44% في الانتخابات البرلمانية عام 1997، لتصبح 70% في نظيرتها لعام 2002. ويتضح لنا مما سبق أن عامل قوة تنظيم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وقدرتها على تشكيل منافسة حقيقة داخل الحياة السياسية، كان له دورٌ ملحوظٌ وفاعلٌ في حالة دولة بوركينا فاسو. ومن ثم ازدادت صعوبة التحديات والعقبات التي واجهت كومباوري في تمرير الانقلاب الدستوري عام 2014. في حين استطاع الرئيس موسيفيني،

بشكل واضح، تقويض قدرات الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على تنظيم أهدافها بالشكل الذي جعلها عاجزة تمامًا عن تشكيل تهديدٍ حقيقيٍّ للنظام السياسي.

ثانياً: المُحددات الداخلية غير المؤسسية:

1. استعمال أجهزة الدولة في أعمال العنف والترهيب:

على الرغم من تبني سياسة التعددية الحزبية والعديد من الإصلاحات الخاصة بعملية التحول الديمقراطي في الدول الإفريقية مع بداية التسعينيات، الأمر الذي توقع معه عدد من الباحثين انخفاض دور العنف بوصفه أداةً سياسيةً، فإن الواقع العملي للعديد من الأنظمة السياسية الإفريقية، لايزال يشهد الاعتماد بصورة كبيرة على أداة العنف والقمع. كما تجدر الإشارة إلى أن أساليب القمع والعنف تجاوز دورها مجرد كونها جزءاً لا يتجزأ من مجموعة الوسائل المستعملة في التخلص من حدود المدد الرئاسية المسموح بها، بل تم استعمالها للتأثير في آراء المُعارضين المُحتملين من أجل زيادة احتمالات النجاح في تمرير الانقلابات الدستورية. فعلى سبيل المثال كان استعمال استراتيجية العنف ضد مُعارضي سياسات نظام الحركة في أوغندا أداة فاعلة في ردع المعارضة وإقصائها عن الدخول في مواجهات مباشرة ضد قوات النظام، من خلال خلق الخوف والترهيب الناجم عن المعارضة أو العصيان. ففي حين حصد مؤيدو إزالة حدود الولاية الرئاسية مكاسبهم نتيجة ولائهم لموسيفيني، واجه المُعارضون والمُنشقون تهديدًا حقيقيًّا وعقوبات شديدة. فقد تعرض مُعارضو الانقلاب الدستوري للضرب والاعتقال ومحاكمة بعضهم في محاكم عسكرية، إلى الحد الذي دفع ببعض الباحثين للتعبير عن نظام الرئيس موسيفيني بأنه تجمع عسكري يستهدف تحقيق أهداف سياسية. (Mwenda 2007, 26)

وبالنظر إلى تاريخ موسيفيني العسكري، يمكننا التأكيد على إيمان موسيفيني بالعنف بوصفه أداةً شرعيةً لإحداث أي تغيير ثوري، وأهمية الجيش بوصفه أحد ركائز السلطة السياسية. لقد اعتمد موسيفيني على دائرة ضيقة من القيادات العسكرية المقُربة منه شخصيًا، أُطلق عليها "القيادة السياسية العليا للحركة" لمناقشة أهم القضايا السياسية

الأساسية. هذا فضلا عن قيامه بتشكيل عدد كبير من الجماعات الأمنية، والتي تمثل هدفها الأساس في قمع مُعارضي سياسات النظام. وذلك على الرغم من أن الهدف المُعلن لتكوين بعض الجماعات الأمنية، كان لأغراض أخرى مثل جماعة "لواء الحرس الرئاسي"، والتي أعلن أن الهدف منها توفير الحماية الشخصية للرئيس. بل حصلت إحدى هذه الجماعات على التأييد الشعبي مثل جماعة "وحدة مكافحة جرائم العنف"، وذلك لدورها البارز في مكافحة جرائم السرقة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تشكيل جماعة "خطة عمل كالانجالا" كان بتوجيه من الرئيس موسيفيني في أثناء مدة التحضير لتمرير الانقلاب الدستوري، فالجيش والشرطة وأجهزة المخابرات وأجهزة الدولة جميعها، عملت بشكل علني لصالح الرئيس موسيفيني. (Mwenda 2007, 29). في مثل تلك الأوضاع نستطيع القول إن استراتيجية العنف والقوة كانت إحدى الاستراتيجيات المؤثرة وبفاعلية في نجاح عملية تمرير الانقلاب الدستوري في الحالة الأوغندية. خاصة وأن زيادة الوزن النسبي لفاعلية استعمال أداة العنف ترتبط إلى حد بعيد باشتراك أجهزة الشرطة والجيش في عمليات العنف والترهيب المُتبعة من قِبل النظام. هذا فضلا عن شبكة العلاقات والروابط بين شخص رئيس الدولة والمؤسسة العسكرية. فالخلفية العسكرية للرئيس موسيفيني وارتباطه شخصيًا بجيش حركة المقاومة الوطنية وقياداته المختلفة، كان له بالغ الأثر في تضييق الخناق على قوى المعارضة، وإدراكهم للتهديدات والمخاطر المترتبة على مُعارضتهم لسياسات النظام، بما في ذلك الانقلاب الدستوري وإزالة حدود الولاية الرئاسية.

وعلى الرغم من الخلفية العسكرية للرئيس بليز كومباوري كنظيره الأوغندي، فإن وجود قدر من النشاط في الحياة السياسية والنشاط المحدود نسبيًا لقوى المعارضة، خلق نوعًا من الرقابة والمساءلة ولو بقدر بسيط. الأمر الذي أدى إلى تقييد استعمال أداة العنف من قِبل أجهزة الشرطة والجيش والميليشيات التابعة لنظام كومباوري. وبالوقت نفسه، لا يمكننا إغفال ممارسات العنف الشديدة لنظام كومباوري، فبعد توليه السلطة في عام 1987،

استطاع أن يتخلص من أصدقاء الانقلاب العسكري من أجل تأمين نفسه ضد أية محاولة للانقلاب عليه. فضلا عن قيامه بتشكيل جماعة "قوات الحرس الرئاسي" لضمان حمايته الشخصية. والتي تشكَّلت من أكثر ضباط الجيش مهارة وتدريبًا، فقد كانت قوات الحرس الرئاسي بمثابة أحد أهم ركائز "الدولة العميقة" لنظام كومباوري. (Haavik and Iocchi, 2022).

تمتعت قوات الحرس الرئاسي في بوركينا فاسو بالعديد من الامتيازات المالية والعينية، كما تم استبعاد عناصرها من تحت طائلة القوانين والعقوبات. وفضلا عن مهمة الحفاظ على الاستقرار الأمني للنظام، أسند الرئيس كومباوري إليها مُهمة الاستخبارات العسكرية داخل البلاد وخارجها، إلا أن الأزمات التي تعرض لها نظام الرئيس كومباوري، والتي أثَّرت بالسلب في شعبيته ودعم الحزب الحاكم له، صعَّبت مُهمة قوات الحرس الرئاسي في التصدي للمعارضة السياسية والشعبية في أثناء التحضير للانقلاب الدستوري المقترح في عام 2014، بل انهارت مكانة قوات الحرس الرئاسي مع انهيار شخص الرئيس. فكما هو الحال مع المؤسسات السياسية الهشة في إطار النظم الأبوية الجديدة، وفور الإطاحة بشخص الرئيس بليز كومباوري، تم إلقاء القبض على مجموعة من القيادات البارزة في الجيش وقوات الحرس الرئاسي والحزب الحاكم، وبدأت أهم ركائز "الدولة العميقة"[3] للرئيس كومباوري في الانهيار.

وبناء على ما تقدَّم، نستطيع القول إن استعمال أداة العنف والترهيب أتى بأقصى نتائجه المتوقعة تحت قيادة موسيفيني، خاصة في ظل توفر مجموعة أخرى من المُعطيات أهمها (ارتباطه الشخصي بالمؤسسة العسكرية وقياداتها، وسيطرته الكاملة على موارد الدولة الرسمية، وتماسك الحزب الحاكم في أوغندا ودعمه شبه الكامل لشخص الرئيس موسيفيني، واقتراب شخصية الرئيس يوري موسيفيني من الشخصية الأبوية، نظرًا لارتباط تاريخه بكفاح ونضال الشعب الأوغندي). في مقابل تلك المُعطيات التي أسهمت في تعظيم نتائج استعمال أداة العنف في الحالة الأوغندية، كانت هناك مجموعة من التحديات

والعقبات التي أثَّرت بالسلب وقوضت من نتائج استعمال الأداة نفسها في حالة دولة بوركينا فاسو، أبرز تلك التحديات (وجود قدر من النشاط الحزبي والمشاركة السياسية، والأزمات الشديدة التي تعرض لها نظام الرئيس كومباوري وأثرت بالسلب في شعبيته إلى حد بعيد، وتزايد موجات الاحتجاج الشعبي المعارض لممارسات نظام كومباوري وسياسة الإفلات من العقاب، وتخلي بعض قيادات الحزب الحاكم عن دعم كومباوري والانصراف عن تأييده في مسألة التخلص من حدود الولاية الرئاسية).

2. ممارسات المحسوبية والمحاباة غير الرسمية:

لم يعتمد الرئيس موسيفيني فقط على الوسائل الأمنية والعسكرية، والتي تتضمن قوات الجيش والشرطة وأجهزة الأمن الوطني، بل اعتمد أيضًا على المجالس المحلية لتوسيع القاعدة الشعبية المؤيدة له، اذ سعى إلى كسب ولاء قادة الأحزاب السياسية الأخرى، وكسب دعمهم لسياسات وقرارات نظام حركة المقاومة بصفة عامة، ولمشروع الانقلاب الدستوري بصفة خاصة. وبشكل منهجي تمكَّن موسيفيني من شراء دعم بعض المُعارضين المُحتملين للنظام، كما تخلَّص من القيادات السياسية التي ظل ولاؤها للأحزاب القديمة. وعلى الرغم من سيطرة حركة المقاومة الوطنية على البرلمان الأوغندي، فإن نظام موسيفيني لم يكتفِ بتلك السيطرة، اذ لم يكن لدى النظام حالة من اليقين بشأن ردود الأفعال على سياسات وتوجهات النظام جميعها، خاصة تلك التي تتعلق بمسألة التداول السلمي للسلطة، ومن ثم اضطر موسيفيني إلى القيام بحملة واسعة من أعمال المحسوبية لصالح أعضاء الطبقة السياسية من أجل ضمان استمرار دعمهم لنظام الحركة ولتوجهات الرئيس موسيفيني. تمثَّلت أعمال المحسوبية في شكل عقود ومناقصات ووظائف حكومية. (Asiimwe 2015, 143). ومن ناحية أخرى، نرى أن سياسية اللامركزية التي اتبعها موسيفيني، تضمنت تكوين قنوات غير رسمية لعمليات المحسوبية والفساد الإداري، وأصبح من السهل على الرئيس موسيفيني التحكم في المقاطعات الأوغندية والتلاعب بها، وإعادة ترتيبها وتوجيهها كما يريد. ومن أجل التغلب على تحديات حشد الدعم

البرلماني لمشروعات القوانين والقرارات المثيرة للجدل– وعلى رأسها قرار الانقلاب الدستوري والتخلص من حدود المدد الرئاسية المسموح بها– اعتمد الرئيس موسيفيني على حملة واسعة من ممارسات المحسوبية. وتنوعت أشكال المحاباة غير الرسمية ما بين إنفاق الأموال وبعض العطايا المادية مثل السيارات والمنازل، وكذلك التعيينات في المناصب المهمة بالدولة. (Otunnu 2017, 200–202).

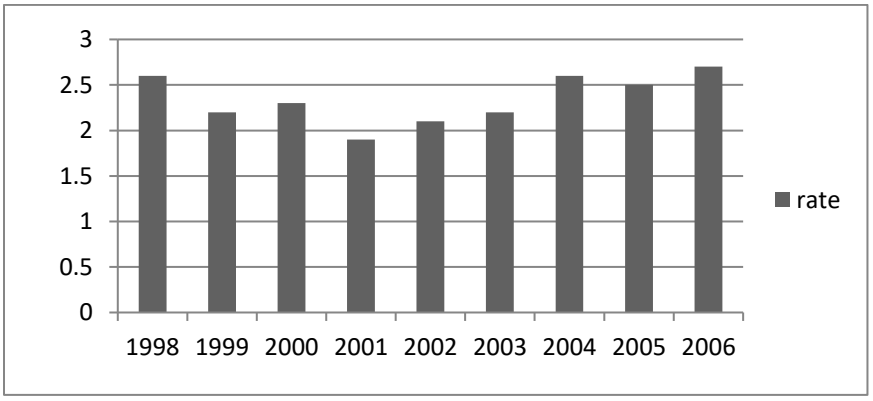
وكما تنوعت أشكال المُحاباة غير الرسمية لمؤيدي موسيفيني ومشروع الانقلاب الدستوري، نرى على الجانب الآخر تنوعًا في طرق معاقبة مُعارضي الانقلاب الدستوري، تراوحت ما بين التهديدات اللفظية والاتهامات والإقالات القسرية من المناصب. فقد أظهر موسيفيني للمُعارضين أن هناك تكاليف باهظة ترتبط بمقاومة توجهاته السياسية، في حين أن فوائد الولاء والتعاون معه ستكون كبيرة ومتعددة. فعلى سبيل المثال، وفي أحد خطاباته الرسمية أعلن الرئيس موسيفيني بصيغة حازمة: "إذا ابتعدت عني، فسأبتعد عنك أيضًا". وفي خطاب ألقاه أمام مؤتمر أسقف كنيسة أوغندا في أيلول 2001، هدد الرئيس بطرد أي موظف حكومي كان غير موالٍ لنظام الحركة أو سعى لتخريب خططه. (Rubongoya 2007, 170–171) وهو ما حدث بالفعل في التعديل الوزاري لشهر مايو عام 2003، اذ تخلَّص موسيفيني من بعض حُلفائه السابقين، وقام بعزلهم من مناصبهم الوزارية بسبب مُعارضتهم لخطة الترشح لمدة رئاسية ثالثة. ومن أبرز الشخصيات التي تمت تنحيتها عن مناصبها (ميريا ماتيمبي، إريا كاتيجايا، بيداندي صالي، ونائبة الرئيس/ سبيسيوزا كازيبوي). وعلى مستوى المؤسسة العسكرية سعى موسيفيني إلى تطهير الجيش من العناصر المُعارضة لقرار التخلص من حدود الولاية الرئاسية. ففي يناير 2004، تم إرسال أكثر من ثمانية وستين ضابطًا في إجازة قسرية، كان معظمهم، وفقًا لتقرير للأمم المتحدة، مُتورطين في قضية الاستغلال غير المشروع للمعادن في الكونغو، إلا أن السبب الحقيقي وراء استبعاد هؤلاء الضباط تمثَّل في اعتراضهم العلني على مشروع الانقلاب الدستوري، الأمر الذي أثار حفيظة موسيفيني. وفي المقابل تمت ترقية مجموعة من

الضباط المُوالين الجُدد في محاولة لتوطيد نظام الحكم قبل استئناف سياسة التعددية الحزبية، حتى يضمن استمرار ولاء الجيش له.

تلك المُمارسات غير القانونية التي اعتمدت بشكل واضح على الشخصنة والمُحاباة غير الرسمية، والتي من شأنها إضعاف الشعور بالوحدة الوطنية بسبب الابتعاد عن تحقيق الصالح العام، أسهمت في ضعف تقييمات دولة أوغندا على مؤشر الفساد العالمي، والذي يصدر عن المنظمة العالمية للشفافية. ويوضح الشكل رقم (1) تقييمات دولة أوغندا على هذا المؤشر خلال المدة التي سبقت الانقلاب الدستوري عام 1998 حتى عام 2005.

فقد سجَّلت دولة أوغندا على مؤشر الفساد قيمًا تعكس مستويات عالية من الفساد وإساءة استعمال السلطة. ولم تتجاوز التقييمات رقم (3) في أيٍّ من الأعوام محل الدراسة، فقد تراوحت الدرجة على المؤشر خلال المدة السابق ذكرها بعالية من (1,9 إلى 2,7)، ويعكس هذا التقييم وضعًا يصور حالة الفساد السياسي بدولة أوغندا على نطاق واسع. لقد سجَّلت أوغندا أقل تقييم على مؤشر الفساد خلال عام 2001، أي أن هذا العام كان أكثر الأعوام التي ارتفع خلالها معدل الفساد والممارسات السياسية غير المشروعة، وهو العام نفسه الذي ترشح فيه المُنافس الأقوى للرئيس موسيفيني، الدكتور/ كيزا بيسيجي، والذي استطاع أن يستقطع من نصيب الأصوات الداعمة للرئيس موسيفيني ما يقرب من 28% من إجمالي عدد الناخبين. وفي ظل تسجيل أوغندا في عام 2001 لأقل درجة تقييم 1,9 على مؤشر الفساد، نستطيع أن نستبين أن هذا العام شهد ما يكفي من التلاعب والمناورات للتأثير في مجرى عملية الانتخابات ونتائجها. أي أن المُرشح المُنافس "بيسيجي" كان يستطيع أن يحصل على المزيد من الأصوات الداعمة له في حال توافرت البيئة العادلة والمناخ التنافسي الصحيح في أثناء مدة الانتخابات الرئاسية. (واستمر الوضع على ما هو عليه من ممارسات غير مشروعة وإساءة استعمال صلاحيات المناصب الرسمية في تحقيق المنافع والمكاسب الشخصية حتى عام 2005، والذي شهد عملية الانقلاب الدستوري في أوغندا. ومن ثم يُمكننا الاتفاق في الرأي مع الاتجاه الذي يرى أن المحسوبية والرشوة كانتا عاملًا

رئيسا لنجاح الرئيس موسيفيني في تمرير الانقلاب الدستوري. (Tangri and Mwenda 2010, 38-39)

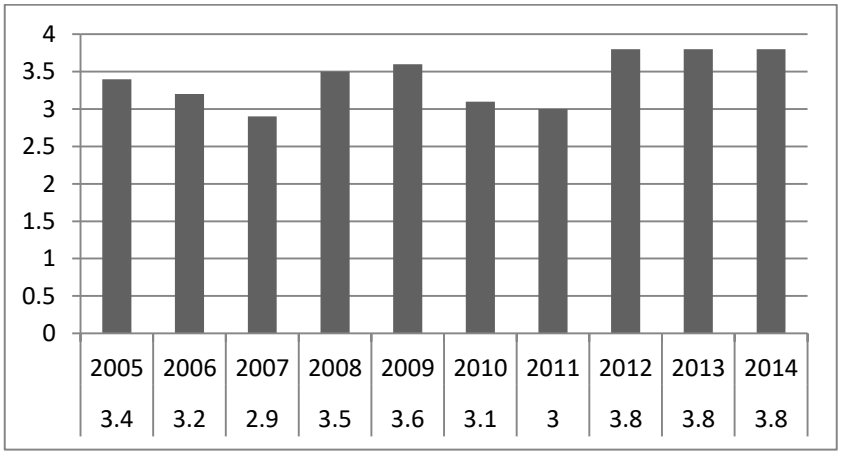


الشكل (1): تقييمات دولة أوغندا على مؤشر الفساد العالمي خلال المدة من (1998 – 2006)
Source: https://www.transparency.org/en/cpi. [Accessed: 25 July 2023]

أما دولة بوركينا فاسو، والتي تم تصنيفها كأحد أكثر الأنظمة استقرارًا في إفريقيا في أثناء حكم كومباوري، مع العلم أن ذلك الأمر لم يعنِ بالضرورة أنها كانت نظامًا ديمقراطيًا، فقد استجابت دولة بوركينا فاسو لضغوط المانحين ولمطالب القوى الوطنية، واعتمدت مبدأ تحديد عدد المدد الرئاسية المسموح بها في أول دستور لها بعد الاستقلال، والذي صدر عام 1991، إلا أنه انتهز سيطرة حزبه الحاكم على البرلمان وقام بالتخلص من هذا الالتزام قبل أن يحين وقت المغادرة. (Cassani 2015, 2) وعلى الرغم من إعادة انتخابه عدة مرات، فإن العملية الانتخابية كانت بالكاد تتسم بالحد الأدنى من الشفافية والشرعية (Keating and Coulibaly 2012, 1). ففي الانتخابات الرئاسية لعام 2010 لاحظ بعض أعضاء المُعارضة وبعثات المراقبة الانتخابية والصحافة، أن هناك العديد من المشاهدات المُنتظمة لوجود إجراءات احتيالية وإساءة استعمال السلطة. كما انتقد المجتمع المدني والأحزاب السياسية انحياز اللجنة المستقلة للانتخابات العامة إلى الحزب الحاكم في عدة نزاعات من القضايا المعروضة عليها (Ngozi 2005, 35). وانقسم أعضاء اللجنة حول الاتهامات الموجَّهة للحزب الحاكم بأغلبية 6 قضاة من إجمالي 11 قاضياً صوتوا لصالح كومباوري وحزبه الحاكم. (Eizenga 2015, 68).

لقد استطاع الرئيس كومباوري إبقاء قبضته قوية على السلطة في البلاد، وعلى الرغم من أن دولة بوركينا فاسو شهدت خلال مدة حكمه، إجراء الانتخابات بشكل دوري ونظامي، فإنه كثيرًا ما شاب تلك العملية العديد من الانتهاكات الواسعة وتضييق الخناق على مُرشحي المُعارضة. لقد ساعد على تحقيق هذا الأمر سيطرة كومباوري على الموارد الأساسية للدولة، وتمويل حملاته الانتخابية والدعاية، إلى جانب توفير الحوافز اللازمة لتغذية شبكة المحسوبية في القطاعات السياسية الرئيسة لبوركينا فاسو. تعرضت أيضًا السلطة القضائية وقُضاتها بدولة بوركينا فاسو، لتأثير العلاقات غير الرسمية والمحسوبية. فقد اتسمت مؤسسة القضاء بالضعف الشديد على الرغم من كونها إحدى السلطات الثلاث الأساسية لأي نظام سياسي، فغالبًا ما شغلت هياكلَ الحكم التقليدية في المناطق الريفية بشمال بوركينا فاسو، مجموعةٌ من أبرز الشخصيات السياسية المُقربة من كومباوري، الأمر الذي ترتب عليه وضع القضاة في مكانة الوسيط بين السكان المحليين والنظام السياسي، مما ترتب عليه عدم حيادية المؤسسة القضائية في محاسبة المسئولين السياسيين حال إثبات وقائع خرقهم للقوانين والأحكام الرسمية نتيجة تعرضهم للابتزاز والرشوة، خاصة وأن رواتبهم كانت ضعيفة ومتدنية. (United States Department reports 2014) فقد احتلت المؤسسة القضائية المركز السابع لأكثر المؤسسات فسادًا في بوركينا فاسو. (Eizenga 2015, 70–72). ويُعبر الشكل رقم (2) عن تقييمات دولة بوركينا فاسو على مؤشر الفساد خلال المدة من (2005–2014). فقد تراوح معدل الفساد ما بين 2,9 إلى 3,8، وهي مستويات مُتدنية تدل على مستوى عالٍ من الفساد السياسي في دولة بوركينا فاسو. فقد استطاع الرئيس كومباوري ومُوالو النظام، أن يستعملوا أداة المحسوبية والمحاباة غير الرسمية في التلاعب بقواعد اللعبة السياسية، ويطلق على هذه الأداة "الفئوية السياسية" (Jackson and Rosberg 1982, 432). فعلى سبيل المثال جاءت نتيجة الجدل الثائر حول كيفية تطبيق التعديلات الدستورية لعام 2000 في صالح الرئيس كومباوري. فقد صدر في أكتوبر 2005 قرار المجلس الدستوري بأن التعديل الدستوري لعام 2000،

لا يمكن تعديله بأثر رجعي نظرًا لغياب الصياغة التوضيحية لتطبيق التعديلات. وقد صدر هذا الحكم من قبل أعضاء المجلس الدستوري التسعة، ومن بينهم ستة أعضاء مُعينون من قِبل الرئيس كومباوري، وثلاثة أعضاء مُعينون من قِبل رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الحزب الحاكم لنظام كومباوري. ومن ثم نجح الرئيس كومباوري في التلاعب بقواعد اللعبة السياسية لضمان سريان الأمور في صالحه، فضلا عن أن المعارضة في ظل هذا المُناخ السياسي الذي يتسم بهيمنة السلطة السياسية المُوالية للحاكم، كانت مُجبرة على احترام القوانين والقواعد– حتى وإن كانت غير ملائمة وغير مواتية لتوجهاتها– وإلا تعرَّضت للاتهام بعدم أهليتها أو عدها جهات انقلابية. (Mathieu and Jacinthe 2010, 273)



الشكل (2): تقييمات دولة بوركينا فاسو على مؤشر الفساد العالمي خلال المدة (2005– 2014)[4]

Source: https://www.transparency.org/en/cpi. [Accessed 25 July 2023

وعلى الرغم مما سبق، فإن ممارسات المحسوبية وشراء ولاء النُخبة المقربة من الحاكم والإغداق عليهم بالمزايا المادية وغير المادية من الموارد العامة للدولة، لم تكن أداة كافية في حد ذاتها للنجاح في تمرير الانقلاب الدستوري في بوركينا فاسو. ويرجع هذا الأمر بشكل أساسي إلى (الضغوط الشعبية وحملات الاستياء العام ضد توجهات وفساد النظام السياسي وسياسات الإفلات من العقاب، وضعف تماسك الحزب الحاكم وانشقاق بعض العناصر القيادية بعد اختلاف الرأي حول قضية التخلص من تحديد المدد الرئاسية،

والنشاط النسبي لقوى المعارضة والمجتمع المدني، والاحتجاجات الجماهيرية المتكررة).

خلاصة القول، إن أداة المحسوبية وشبكات العلاقات غير الرسمية غير كافية في حد ذاتها لتحديد مصير تجربة الانقلاب الدستوري، والدليل على هذا أنها أسهمت بشكل فعَّال في تمرير الانقلاب الدستوري في حالة أوغندا، إلا أنها لم تكن كافية في حد ذاتها لإنجاح تمرير الانقلاب الدستوري في بوركينا فاسو، اذ تتوقف فعالية الدور الذي تقوم به أداة المحسوبية وشبكات العلاقات غير الرسمية على مجموعة أخرى من العوامل الداخلية مثل تماسك الحزب الحاكم، مدى تنظيم وقوة أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني، مُعدل المشاركة السياسية، وكذلك نسبة الرضاء الشعبي عن سياسات النظام.

النتائج والمناقشات:

1– تتعدد أهداف لجوء الحكَّام إلى محاولات الانقلاب الدستوري، أو إلى إزالة حدود الولاية الرئاسية بشكل عام، اذ يتمثَّل الدافع الأساسي لهذا الأمر في الرغبة نحو تجنب المساءلة التي قد تترتب على ترك المنصب وصعود منافس آخر للسلطة، فضلا عن الرغبة في الاستمرار بالتمتع بمزايا السلطة والمناصب السياسية.

2– في ظل تنامي الوعي السياسي والمطالبة المتزايدة بالتحول الديمقراطي، يتطلب نجاح تمرير الانقلابات الدستورية تغيير قواعد اللعبة السياسية، فعلى الرغم من تمتع موسيفيني بالعديد من مظاهر الشخصية الأبوية، والتي مكَّنته من الالتفاف وضمان موالاة وتأييد قيادات الحزب له، دون وقوع انقسامات أو انشقاقات مؤثرة، فإنه لم يكن ليتمكَّن من تمرير الانقلاب الدستوري دون قيامه ببعض الإجراءات الخاصة بتغيير قواعد اللعبة السياسية بما يصب في صالح استراتيجية تمرير الانقلاب الدستوري، فعلى سبيل المثال قام بإلغاء استراتيجية أو سياسة التصويت السري في البرلمان، واعتمد مبدأ التصويت العلني، كما استطاع حزب الحركة الاحتفاظ بالأغلبية الساحقة من مقاعد البرلمان الأوغندي، مما سهَّل من مهمة التصويت الإيجابي على تمرير الانقلاب أو مشروع التعديل الدستوري، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها قاعدة تحديد الولاية الرئاسية، فإن هذه القاعدة لا

تزال تؤدي دوراً مهماً في إجبار عددٍ من الحكَّام على التخلِّي عن طموحاتهم في إطالة مدة رئاستهم، حتى ولو كان ذلك على مضض.

3- إن الأحزاب السياسية التي تتمتع بتاريخ طويل، كما هو الحال في دولة أوغندا، من المرجح أن تظل متماسكة خلال مدة الجدل حول الانقلاب الدستوري، وفي الوقت نفسه تكون الأحزاب التي تم تشكيلها حديثًا، كما هو في حالة بوركينا فاسو، أكثر عرضةً للانشقاقات بسبب الطموح السياسي الشخصي لبعض قياداتها، والنظر إلى مصالحهم الشخصية. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أهمية ومكانة الشخصية الأبوية، وارتباط شخص الرئيس بنضاله السياسي، اذ كانت شخصية الرئيس وارتباطه بتاريخ النضال السياسي لحركة المقاومة الوطنية أحد أهم العوامل التي أسهمت في استمرار التفاف قيادات الحزب وتماسكه من حوله. في حين كان ارتباط اسم الرئيس بليز كومباري بعملية اغتيال الزعيم،، وكذلك محاولته المبكرة للاستبداد بالسلطة وإزالة حدود الولاية الرئاسية في عام 2007 لصالح كومباوري، اذ لم يتمكَّن حزب التقدم الديمقراطي (CDP) من توظيف صورة الشخصية الأبوية لصالح كومباوري للحد من الانشقاقات المترتبة على جدل إزالة حدود مدة الولاية الرئاسية، ومن ثم نرى أنه مما يبعث على التفاؤل في ظل اختفاء الاستبداد والمطالبة بمكانة الشخصية الأبوية، هو تزايد الصعوبات والمعوقات أمام الجيل الجديد من القادة الأفارقة للمطالبة بهذه المكانة وتلك الألقاب، ومن ثم تزداد احتمالات عدم نجاحهم في تمرير الانقلابات الدستورية.

4- في بعض الحالات قد يكون الدافع وراء المطالبة بتطبيق القيم الديمقراطية والمناشدة بتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، هو حسابات المصلحة الشخصية المباشرة في شكل مكافآت مادية ومالية، ومن ثم فإن نجاح تمرير تجربة الانقلاب الدستوري، يتطلب التفاعل المتناسق بين المتغيرات المؤسسية السياسية الرسمية وغير الرسمية، ويؤكد على هذا الأمر استعمال كلٍّ من موسيفيني وكومباوري أعمال الوساطة والمحسوبية في حشد الدعم اللازم لنجاح تمرير مشروع التعديل الدستوري، حتى في الأوساط الداعمة لهما، والإغداق

عليهم بالمزايا المادية والعينية لضمان استمرار دعمهم وتأييدهم، وفي المقابل اتبع كلا الزعيمين بعض ممارسات العنف والترهيب إزاء المعارضين جراء توجهاتهم وسياساتهم المناهضة والرافضة لهما، وإن اتسمت تجربة دولة بوركينا فاسو بمستويات أقل حدة في ممارسات العنف والترهيب المستعملة.

الخاتمة:

تُلقي ظاهرة الانقلابات الدستورية بظلالها القاتمة على عملية التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، خاصة في ظل الإفراط في مركزية السلطة السياسية في منصب الرئيس وشخصه، وكذلك ضعف ضوابط وتوازنات السلطة وما يتصل منها بصلاحيات الرئيس. الأمر الذي يُزيد من خطر عدم الاستقرار في القارة. إلا أن واقعنا الحاضر، والذي يشهد العديد من الاشتراطات المفروضة من قِبل الدول والمؤسسات الدولية المانحة على نُظم وقيادات الدول الإفريقية، فضلا عن تطلعات ومطالبات الشعوب الإفريقية بتطبيق المبادئ والقواعد الديمقراطية، يجعل من الصعوبة بمكان على أغلبية القادة الأفارقة أن يتجاهلوا ببساطة القواعد والمؤسسات الرسمية للدولة بشكل تام. ولكنهم يحاولون الالتفاف على تلك القواعد والقوانين الرسمية بالطريقة التي تُمكنهم من التغلب على العقبات الدستورية والقانونية التي تحول دون بقائهم في السلطة لأطول وقت ممكن. فعلى الرغم من كونها جديدة نسبياً، فقد اكتسبت قاعدة تحديد الولاية الرئاسية قدرًا كبيرًا من القبول العام لدى شعوب القارة الإفريقية، ليس فقط في البلدان التي تقوم بتطبيقها، بل والعديد من الدول التي لا تطبق فيها هذه القاعدة. ومن ثم، أصبح لزامًا على القادة الذين يسعون للتخلص من قاعدة تحديد الولاية الرئاسية، عبر انقلابات دستورية أو أي وسيلة أخرى، أن يواجهوا، بل يتغلبوا على الدفاع الشعبي عن هذه القاعدة على المستويين الداخلي والخارجي على حد سواء. وتزداد صعوبة هذه المواجهة في ظل تنامي الوعي السياسي لدى شعوب القارة وتطلعاتهم إلى تطبيق الممارسات والقواعد الديمقراطية على غرار بقية دول العالم من ناحية أولى، ومن ناحية أخرى، في ظل استمرار الضغوط الدولية نحو تبني المزيد من

الإصلاحات السياسية وتحقيق المزيد من التحول الديمقراطي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها ما يأتي:

1- لا يمكننا التنبؤ بانحسار ظاهرة الانقلابات الدستورية إلا من طريق تعزيز الوعي الشعبي سياسيًا وثقافيًا بضرورة التصدي لمثل تلك المحاولات، وكذلك ضرورة الحد من العبث بالدساتير الوطنية ومبدأ التداول السلمي للسلطة في القارة الإفريقية.

2- أهمية التفريق بين الإيمان النظري والإيمان الحقيقي بالقواعد والمبادئ الديمقراطية، ففي حين يكتفي الإيمان النظري بالمبادئ الديمقراطية والاكتفاء بمجرد الحديث عن تلك القواعد وفوائدها والهتاف بشعاراتها في المحافل والمؤتمرات العلمية والدراسات السياسية، يكون الإيمان الحقيقي بتلك المبادئ بتطبيقها على أرض الواقع، والعمل على إيجاد المؤسسات السياسية الحيادية والنزيهة القادرة على التطبيق الفعلي لتلك المبادئ والقواعد. والأهم من ذلك هو تمكين قيادات هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها والقيام بدورها الحقيقي دون السماح بتدخل الأهواء والمصالح الشخصية في العملية السياسية. والدليل على ذلك هو التناقض الواضح بين تصريحات وشعارات كلٍّ من موسيفيني وكومباوري عقب صعودهما للسلطة، وكذلك زيف العديد من الإصلاحات السياسية، التي تم تطبيقها بمرور الوقت منذ توليهما السلطة. فعندما شَكَّلت قاعدة تحديد الولاية الرئاسية عائقًا فعليًا أمام استمرارهما في السلطة، تحركا على الفور للتخلص من هذه القاعدة.

3- إن التطبيق المثالي لمبدأ التداول السلمي للسلطة يتطلب إدراك الفارق بين التناوب بين مجموعة رؤساء ينتمون للحزب نفسه، يخلفون بعضهم بعضًا، وبين التناوب بين ممثلي الأحزاب السياسية المختلفة. ففي حين لا يُمكننا إغفال أن التناوب بين قيادات الحزب السياسي نفسه يعد تطوراً مهماً بالمقارنة بالمدة التي شهدت استمرار القيادة السياسية نفسها على مستوى الحزب السياسي ونظام الحكم، إلا أن المواطن العادي بوصفه مستهلكاً نهائيًّا لنظام الحكم، لن يتمكَّن من تحقيق الاستفادة الكاملة من مزايا قاعدة تحديد الولاية الرئاسية إلا بالتناوب السلمي بين قيادات مختلف الأحزاب السياسية،

اذ إن التناوب بين قيادات الحزب نفسه لا يؤدي بالضرورة إلى تغير رئيسي في سياسات الحكم ونظامه، كما لن يفتح الباب أمام إمكانية مساءلة الحاكم السابق على انتهاكاته وتجاوزاته حال وقوعها، بعكس الحال مع التناوب بين مختلف قيادات الأحزاب السياسية.

الهوامش التوضيحية:

(1) الحزب الحاكم CDP تم إنشاؤه عام 1996 ومن ثم فالمقصود بالحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية 1997–2002 –2007– 2012 هو حزب الديمقراطية والتقدم (CDP) أما انتخابات عام 1992 فالحزب الحاكم فيها كان هو الجبهة الشعبية (FP: Front Populaire)

(2) في أثناء الانتخابات التشريعية لعام 1992 كان إجمالي عدد المقاعد 107، في حين زاد العدد الإجمالي ليصبح 111 مقعد ابتداء من الانتخابات التشريعية لعام 1997، فبعد أن تم الانتهاء من عقد الانتخابات في مايو 1997، تم إجراء اقتراع جديد في 19 يونيو من العام نفسه في أربع دوائر انتخابية رفضت المحكمة العليا نتائجها السابقة بسبب وجود مخالفات، واستطاع حزب المؤتمر الديمقراطي اغتنام الفرصة والفوز بالأربع مقاعد وأصبح لديه 101 مقعد بدلاً من 97 مقعدًا طبقا لانتخابات مايو 1997.

(3) الدولة العميقة "Deep state": هو مصطلح تم استعماله للتعبير عن شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تم تكوينها من قبل نظام الرئيس كومباوري للحفاظ على استقرار نظامه وإبقائه بعيداً عن دائرة الصراع.

(4) تم تحديد بداية المدة من 2005 إذ إن دولة بوركينا فاسو دخلت دائرة التقييم على مؤشر الفساد السياسي في هذا العام، ولم يتم تسجيل أية تقييمات لها قبل هذا العام.

قائمة المصادر:

حسن، عبد الرازق. 2022. "الأحزاب السياسية وإشكاليات الدور والوظائف في النظم السياسية المقارنة". *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*2، عدد. 7 (حزيران): 301–312.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-1377547

ثابت، هالة أحمد. 1999. " ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا: 1986–1996 دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج". رسالة ماجستير.، جامعة القاهرة/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

List of References:

Asiimwe, Godfrey B. 2015. "Progress and Challenges of Liberal Democracy in Uganda." In *National Democratic Reforms in Africa: Changes and Challenges*. edited by Said Adejumobi, 129-164. Springer.

Carbone, Giovanni M. 2003. "Political Parties in a 'No-Party Democracy' Hegemony and Opposition under 'Movement Democracy' in Uganda". *Party Politics* 9, no. 4(July): 485-501.
https://doi.org/10.1177/135406880394004 .

Cassani, Andrea. 2015. "The 2015 presidential election in Burkina Faso: A revenge of term-limit politics in Africa?." *ISPI90.* November 26, 2015. https://www.ispionline.it/en/publication/2015-presidential-election-burkina-faso-revenge-term-limit-politics-africa-14273.

Eizenga, Daniel. 2015. "Political Uncertainty in Burkina Faso." In *Democratic Contestation on the Margin. Regimes in Small African Countries*, edited by Claire Metelits and Stephanie Matti,63-84.

Frere, Marie-Soleil, and Pierre Englebert. 2015. "Briefing: Burkina Faso—the fall of Blaise Compaore." *African Affairs* 114, no. 455 (April): 295-307. https://www.jstor.org/stable/43817170

Haavik, Viljar, Morten Boas, and Alessio Iocchi. 2022. "The end of stability–how Burkina Faso fell apart." *African Security* 15, no. 4(October): 317-339. https://doi.org/10.1080/19392206.2022.2128614

Hassan, Abdel Razek. 2022. "Political Parties and the Problems of Role and Functions in Comparative Political Systems." *Journal of Legal Studies and Research 2*, no. 7 (June): 301-312.http://dx.doi.org/10.26417/ejms.v1i3.p39-45.

Jackson, Robert H., Robert Houghwout Jackson, and Carl Gustav Rosberg. 1982. *Personal rule in Black Africa: prince, autocrat, prophet, tyrant*. California: University of California Press.

Loada, Augustin, and Carlos Santiso. 2002. *Landmark Elections in Burkina Faso: towards Democratic Maturity?*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Mabasi, Thadeus. 2008. "The Implications of the 'No Term/Third Term 'Politics to Democracy and Constitutionalism in Africa: A Case Study of Uganda." SSRN. December 18, 2008. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1317717.

Mathieu, Hilgers, and Jacinthe Mazzocchetti. 2010. *Revolts and oppositions in a semi-authoritarian regime: the case of Burkina Faso*. Paris: KARTHALA Editions.

Keating, Michael, and Coulibaly Nadoun. 2012. "Burkina Faso: Compaoré's Continuing Will to Power" African Arguments. August 9, 2012. https://africanarguments.org/2012/08/burkina-faso-compaores-continuing-will-to-power-by-michael-keating-an.

Moestrup, Sophia. 2019. "Presidential term limits in Burkina Faso". In *The Politics of Presidential Term Limits.* Edited by Alexander Baturo, and Robert Elgie.363-384.

Mwenda, Andrew M. 2007. "Personalizing power in Uganda." *Journal of Democracy18* .no.3(July): 23-28. https://www.journalofdemocracy.org/articles/personalizing-power-in-uganda/.

Ngozi, Beatrice. 2005. "The State of Constitutionalism in Uganda, 2003".in *constitutionalism in East Africa progress, challenges and prospects in 2003*, edited by Benson Tusasirwe, 30-69.Kampala:fountain publishers.

Okuku, Juma A. 2005. "Beyond' Third Term' Politics: Constitutional Reform and Democratic Governance in Uganda." *East African" journal of peace and human rights* 11, no. 2 (February):182-219.https://hdl.handle.net/10520/EJC17467.

Otunnu, Ogenga. 2017. Crisis of Legitimacy and Political Violence in Uganda, 1979 to 2016". *African Histories and Modernities*, edited by Tonyin Falola and Matthew M. Heaton, 179-313. London: Palgrave Macmillan.

Rubongoya, Joshua. 2007. *Regime Hegemony in Museveni's Uganda: Pax Musevenica*. London: Palgrave Macmillan.

Tangri, Roger, and Andrew M. Mwenda. 2010. "President Museveni and the politics of presidential tenure in Uganda." *Journal of Contemporary African Studies* 28, no. 1(February): 31-49. https://doi.org/10.1080/02589000903542574.

Thabet, Hala Ahmed. 1999. "The Phenomenon of Democratic Transformation in Uganda: 1986-1996 An Analytical Study of Causes and Results". Master's Thesis, Cairo University/Faculty of Economics and Political Science.

United States Department of State.2014. "2013 Country Reports on Human Rights Practices - Burkina Faso". February 27, 2014.
https://www.refworld.org/reference/annualreport/usdos/2014/en/98483